



الجمعية من أجل حقوق الإنسان في إسبانيا

فلانة السيد **ماريام أختوي بري** رئيس الحكومة  
صبر لا موتكلوا مغربة

مغريد 9 يماين 2012

السيد الرئيس

الجمعية الإسبانية من أجل حقوق الإنسان، تعمل منذ عقود من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان للشعب الصحراوي، أمامنا من أجل حق تقرير المصير كشرط ضروري لممارسة الحقوق الأخرى، المنظمة في الإعلان العالمي، وميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية. لقد كشفت استراتيجيات المغرب لربح الوقت، وهدفها المتمثل في حرمان الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. أمام هذه الوضعية غير المقبولة نسط ما يلي: على مسافة 115 كيلومتر من جزر الكناري، توجد قاعدة إسبانية منذ الغزو العسكري المغربي (1975)، بالآلاف القتلى ومئات المخطئين، والمعذبين، والمعتقلين. في حين يقوم المغرب، البلد الغازي بخرق مستمر لحقوق الإنسان، وتكرر دائم للمعاهدات الدولية ولقرارات الأمم المتحدة، تظل إسبانيا التي لم تتنازل عن السيادة - أمر لا يمكن لإسبانيا أن تقوم به من جانب واحد - جامدة لا تحرك ساكنا، متخلفة عن مسؤولياتها كقوة مدبرة للعالم، وفق الفصل (11) من ميثاق الأمم المتحدة، A/5514 الملحق 3، غير أبهة منذ 1975 بالمادة 73 من نفس الميثاق الذي ينص على أن "مصالح سكان الإقليم تبقى فوق كل اعتبار، وتقبل كمنفعة ملزمة واجبة لتلبية ورعاية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير المصير". ولد قبل دائما إن الديمقراطية تتقوى حسب درجة اطلاع المواطنين والخراطهم، ومشاركتهم.

يطلب منا دائما، (خاصة في زمن الانتخابات)، أن نمارس السياسة، أن نشارك في السياسة، أن نلتزم كل ما هو سلبي من أجل تحسين أحوال المجتمع ككل، بيد أن الاحتجاجات، والانتقادات والهجج المرفوعة ضد أسباب وأصل نزاع الصحراء الغربية، "أي اتفاقية مغريد"، لم تجد أي جواب سوى الصمت الطويل خلال عقود من قبل المسؤولين السياسيين الإسبان.

fidh

عضو في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

Madrid Tel: (+34) 91 402 23 22 - Fax: (+34) 91 402 84 99  
www.apdhe.org - http://apdhe.blogspot.com  
info@apdhe.org

خمس وثلاثون مئة بعد ذلك، يطبقنا الشعب الصحراوي درسا في الكرامة، ورحية الصخر، الشجاعة، وروح التضحية، مؤكدا أننا لن نكل شيء، حدود وأن اتفاقية مدريد "الشهيرة" لم تكن مع الألف سوى أداة غير شرعية، وعدم التنديد بها لم تكن منه المنطقه سوى اللامحترار، إذ كتبت ولا تزال الاعتقالات التصفية، التعذيب، الاختطافات، الاختفاء القسري، والقتل هي التركيبة الحزينة لتوقيع تلك الاتفاقية.

واعتبرا أن الدولة الإسبانية، عليها واجب الالتزام بميثاق وقرارات الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحكم محكمة العدل الدولية بلاهاي، وكل المعاهدات الدولية الموقعة والموقعة: نحن، المواطنين، أعضاء في المجتمع المدني، من خلال الجمعية الإسبانية من أجل حقوق الإنسان، وكذلك، كمنظمات، وشخصيات، مثقفين، ومهنيين ننضم إلى هذه الوثيقة: نصير أنه إذا أردنا تحسين حالة العالم، وتحسين حال كوكبنا الأزرق، وتسجيل الاختلاف بين ما يجب وما لا يمكن السماح بقطعه، حتى لا يتكرر ما حدث قبل 35 عاما بسبب "اتفاقية مدريد" أبدا، وأن يكون مثالا للاحتشام.

نريد سياسيين محترمين "من أجل ممارسة مهنة شرف لرفاهية المجتمع"، أن يدالعوا ويعزوا الشرعية الدولية، التي يقولون إنهم يدالعون عنها ويجب عليهم ذلك. لقد حطمت "اتفاقية مدريد" المد الرأسي من العديد من التورات المترابطة في المنطقة، بإطلاق حرب دموية بين الأشقاء، متسببة في أكبر أزمة عرفها تاريخ منظمة الوحدة الإفريقية وزعزعة استقرار المنطقة وهدت للشكل الكبير لمنظمة الاتحاد المغاربي، كما أجهضت خلق سوق شمال إفريقيا عربي، ولذلك، فإننا نريد أن يكون عمل وانفعال كل المواطنين الذين يكالون منذ سنوات حدة دون أن يحصلوا على ثمار كلهم، احتراما وتكريما لضحايا "اتفاقية مدريد" وتعزيزا للشرعية الدولية.

نطلب: هذه الحكومة وكل الأحزاب السياسية ذات التمثيل الواسع في البرلمان، أن تدوين "اتفاقية مدريد"، لأنها وبعبدا عن المساهمة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فتحت الباب على مصراعيه أمام انتهاك حقوق الإنسان، وحرقت إجراء استفتاء تقرير المصير، وحالت دون حل النزاع، كل ذلك يحتمل الدولة المسؤولية المترتبة عليها، بناء على الحجج التالية:

1. لأنها تخرق مبدأ تقرير مصير الشعوب المستعززة، وهو إجراء "قاعدة امرة"، مؤكدة في القانون الدولي، وتم التلصيص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي تعارض ذلك (مواجهة الكل) حيث هي انتهاك خطير لإجراء أمر بصيب المجتمع الدولي بأسره ظلما، بل ويشكل جريمة دولية (القرار AG 1514 -- (XV) 14/12/1960).

2. فشل الدولة الإسبانية في القيام بمسؤولياتها بوصفها الدولة المديرة للتقليم، البلد، 73 (الفصل الحادي عشر)، من ميثاق الأمم المتحدة، عدم حماية 73,497 صحراوي من الانتهاكات، وفقا للأحصاء الرسمي عام 1974، وعدم الحفاظ على مواردهم الطبيعية، وعدم أخذ "طموحاتهم السياسية" بعين الاعتبار.

3. سهلت من انتهاك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وحماية حقوق الإنسان واحترام الحل في تقرير المصير.

4. ولأنها - اتفاقية مدريد - مناقضة للمادة 53 من اتفاقية فيينا للمعاهدات، حيث تعتبر باطلة بقوة القانون الدولي.

fidh

عضو في الندوة الدولية لحقوق الإنسان

Calle Santísima Trinidad nº30, 2º Madrid Tel: (+34) 91 402 23 12 - Fax: (+34) 91 402 84 99  
www.opdhe.org - http://opdhe.blogspot.com

11. لا تعصب القضية الإيمانية من الشعب الصحراوي، من خلال "اتفاق مدريد" وعدم تقوية المرسوم الملكي RD2258/76 (10 أغسطس 1976)، (بعد مبيعة شهر من مغفرة المنطقة).

12. لأنه ، من خلال توقيع إسبانيا على "اتفاق مدريد"، أخضعت حقوق الشعب الصحراوي للتوسع المغربي والموريتاني، وهي على بينة من استحالة تقرير المصير تحت سلطة "إدارة كلاك"، كما منعت عدرا الصيغة الوحيدة الصالحة آنذاك: أي انتقال إدارة الإقليم غير المتمتع بالاستقلال الذاتي إلى الأمم المتحدة (خطة فالدهايم) ، لأنها فعلا كانت ستوفر حصة حقوق الشعب الصحراوي وإجراء استفتاء تقرير المصير تحت رقابة الأمم المتحدة.

السود الرئيس: في عام 1975، فشلت إسبانيا في تحمل مسؤوليتها مع الأمم المتحدة وتجاه الشعب الصحراوي، وفتحت أبواب إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي أمام القوات الأجنبية، وبلغ تأمرها ذروته مع توقيع "الاتفاق الثلاثي" الذي تحول إلى "اتفاقا ثنائيا" منذ انسحاب موريتانيا عام 1979.

بعد 35 عاما ، ليست هناك دولة واحدة عضو في الأمم المتحدة تعترف بشرعية ضم المملكة المغربية لإقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالاستقلال، بل على العكس من ذلك، هناك عدد كبير من الدول تعترف بالدولة الصحراوية وأقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع حكومتها الممثلة بجهة البوليساريو.

لهذه الأسباب جميعا، يجب على حكومة إسبانيا أن تثبت أن "اتفاقية مدريد" شرعية، والمرسوم الملكي (D2258/76)، أما خلاف ذلك فسنتقل بأن الدولة الإسبانية يجب عليها الامتناع: لأحكام دستورها، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمهود الدولية التي صادقت وولعت عليها.

لطلب من حكومتنا:

أ. ا. التوصل من "اتفاقية مدريد" والمرسوم الملكي (RD2258/76) الصادر بتاريخ 10 أغسطس/أب 1976 بصفة مستعجلة.

ب. الإعادة الفورية للجمعية الإسبانية لجميع الصحراويين المحصنين في تعداد عام 1974 وأبنائهم، وكل أولئك الذين يمكنهم إثبات حقوقهم في الحفاظ أو الحصول على الجمعية الإسبانية عبر الوثائق المطلوبة لذلك..

ج. البدء العاجل في الإجراءات اللازمة لتسليم الأمم المتحدة المسؤوليات التي اكتسبها إسبانيا بوصفها الدولة القائمة على الإدارة في عام 1962، وكما كان الحال في سابقة تيمور الشرقية تبلي الصحراء الغربية تحت مظلة " إدارة الثنائية للأمم المتحدة في الصحراء الغربية"، كحماية لأرواح سكانها، ومواردها الطبيعية وتطورها، كإراض غير متمتعة بالاستقلال الذاتي حتى تصفية الاستعمار من خلال سزال الاستفتاء على تقرير المصير.

fidh

مركز في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

Calle Santísima Trinidad 30, 2º Madrid Tel: (+34) 91 402 23 12 - Fax: (+34) 91 402 84 99  
info@fidh.org - www.opdhe.org - http://opdhe.blogspot.com

ويهدف التحقيق الثوري لما يلي : 1. الحفاظ على السلم والأمن الدوليين 2. حل النزاعات بالوسائل السلمية 3. صيانة حقوق الإنسان. 4. احترام الحق في تقرير المصير، إذ أن العدل هو المبدأ الأخلاقي الذي يرجع إلى الفعل والصل التلضي بلحترام الحقيقة، ويحطي كل واحد حقه، بعد تلك ، سيدي الرئيس، أملنا كبير أن تتصرف على هذا النحو، ونحن على ثقة من دعمك للدفاع عن قضية عادلة.

وتقبل سيادة الرئيس فائق احترامنا،

خوسي أنتونيو خيمبرنات

الرئيس

نسخة إلى: خوان كارلوس ١ ملك إسبانيا، رئيس البرلمان، رئيس مجلس الشيوخ، مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية و التعاون، الأحزاب السياسية بالبرلمان و مجلس الشيوخ، المحكمة الدستورية، المجلس العام للملطة القضائية، المدعي العام ووزارة العدل والبرلمان الأوروبي، والاتحاد الدولي للحقوقيين ، ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة والمنظمات المعتمدة لديها، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (Strausbourg) وسائل الإعلام.

**fich**

مركز في الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

Calle Santísima Trinidad, n.º 30, 2.º E : Madrid Tel: (+34) 91 402 23 12 - Fax: (+34) 91 402 84 99  
info@apdhe.org - www.apdhe.org - http://apdhe.blogspot.com